

المشيبي يدق ناقوس الخطر: تونس لم تعرف أزمة اجتماعية واقتصادية في تاريخها مثل الأزمة الحالية

رئيس الحكومة التونسية يتوعد معطلي الإنتاج بتطبيق القانون بـ«قوة الدولة»



المشيبي: لا تعطيل للإنتاج بعد اليوم

على حساباتها الضيقة دون معالجة الأوضاع التي تعيشها البلاد. ويرى مراقبون أن المشيبي لا يزال يسعى لكسر الجمود السياسي قبل أن تكرر عليه «الترويكا البرلمانية الجديدة» التي تقودها حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا) وفيها ائتلاف الكرامة (19 نائبا) وحزب قلب تونس (30 نائبا) ضغوظا من أجل جني ثمار دعمها له. وتواصل الترويكا جهودها من أجل ترضية بعضها البعض دون النظر إلى مآلات السياسات التي اختارتها وتداعياتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث يسعى رئيس النهضة راشد الغنوشي لتحسين موقعه كرئيس للبرلمان ورئيس للحركة غير مبال بالأوضاع التي تعيشها تونس. وتزيد هذه المعطيات، وفقا لمراقبين، من تعقيد مهمة الدولة في وضع حد للأزمة المتفاقمة منذ أشهر والتي عمقتها إجراءات كوفيد - 19. وقال عبيد البريكي إن «هذه الأوضاع الصعبة شوهت صورة تونس في العالم ولم تصبح وجهة للمستثمرين، وهؤلاء الساسة وفي مقدمتهم حركة النهضة لا يملكون مقاربة لتطوير الاقتصاد».

خرج رئيس الحكومة التونسية الثلاثاء عن صمته بعد أزمة بين حكومته والبنك المركزي بسبب طلبه تمويل عجز مالي قياسي عرفته البلاد حيث أكد المشيبي أن الدولة لن تتسامح مع معطلي الإنتاج، في إشارة إلى الإضرابات العشوائية، مشددا على أن هذه الأزمة لم تعرف تونس مثيلا لها في تاريخها وذلك في وقت تشكل فيه العديد من الأطراف في قدرة حكومته على حلحلة الأوضاع.

صغير الحيدري

تونس - حذر رئيس الحكومة التونسية هشام المشيبي الثلاثاء من تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيش على وقعها بلاده وذلك في وقت تعاضلت فيه مخاوف خبراء اقتصاديين من إفلاس تونس بسبب هذه الأزمات والتي انضادت إليها جائحة كورونا.

وقال المشيبي في ندوة صحافية بثها التلفزيون الرسمي «علينا الوقوف للدمار الذي لحق بالبلاد» وذلك في إشارة إلى الاحتجاجات وتعطل الإنتاج في البلاد. ويرى مراقبون أن تحذيرات المشيبي كانت متوقعة خاصة مع غياب الاستقرار السياسي وسط تجاذبات كبرى تذكيرا بحسابات كل طرف في ظل انقسام البرلمان على نفسه، وكذلك وجود العديد من المؤثرات الاجتماعية حيث يتوقف إنتاج البترول في جنوب البلاد منذ أشهر.



مهدى الجودي
كل الحكومات لا تملك رؤية لحلحلة الوضع الاقتصادي والاجتماعي

ويضيف هؤلاء أن هذه الأزمة التي تعاني منها تونس ليست نتاج تراكمات تتمثل في تعطيل الإنتاج بزريعة الاحتجاج على تردي الأوضاع المعيشية. وقال المشيبي «إن الدولة لن تقبل في المستقبل توقيف الإنتاج (...) سنسمر إلى تطبيق القانون بقوة الدولة» مشيرا إلى اعتصام الكامور الذي يقوم به شباب ولاية (محافظة) تطاوين (جنوب) منذ أشهر دون التمكن من الوصول إلى حل معهم.

غياب الإرادة السياسية يحول تونس من منتج عالمي للفوسفات إلى مستورد

خالد هدوي

القرار في كل مرة على اعتماد معالجات «جوفاء» دون نجاعة ملموسة تقضي بتجاوز الأزمة.

ويرى المحلل السياسي خالد عبيد في تصريح لـ«العرب»، أن «ما نشهده اليوم هو من تداعيات النظام السياسي القائم في تونس والذي قننه دستور 2014، ما يجعل الحكومة ضعيفة وغير قادرة على فعل أي شيء، وهذا يرتد على قدرتها على إصدار قرارات لا تقدر على تحملها».



حاتم المليكي
لم نر مقاربة حكومية واضحة لحل أزمة الفوسفات

ويعد أن كانت تونس ثالث منتج لمادة الفوسفات عالميا قبيل الثورة، وتحديدا في 2010 بإنتاج فاق 8 ملايين طن، أصبح الإنتاج في هذا القطاع في البلاد معطلا ومتعثرا، لأسباب تتعلق باحتجاجات منادية بالتشغيل وغيرها. وخلال وقت سابق من العام الجاري، لجأت تونس لأول مرة في تاريخها، إلى استيراد الفوسفات من الجارة الجزائر بسبب تعطل إنتاجها.

وأواخر الشهر الماضي، وصلت إلى الميناء التجاري بمدينة قابس جنوب شرقي تونس، سفينة حملة بـ16500 طن من مادة الفوسفات، قادمة من ميناء عنابة الجزائري.

وفي تصريحات سابقة له، أعلن عبد الوهاب عجرود، الرئيس المدير العام للمجمع الكيميائي التونسي، أن البلاد اتبعت خطة لتوريد 500 ألف طن على دفعات من الفوسفات، ما يعادل مخزون استهلاك شهر لوحدات التحويل التابعة للمجمع.

ولم تلق الدعوات الشعبية المتتالية والمناذير بضرورة التسريع في إيجاد حلول لمعضلة توقف الإنتاج، صدى حكوميا أو سياسيا، واقتصر صناع

فرقاء ليبيا يجرون جولة جديدة من الحوار السياسي في المغرب

طرابلس - سيجتج فرقاء ليبيا في الأيام المقبلة إلى المغرب مجددا لإجراء جولة ثالثة من الحوار السياسي وسط تفاؤل أممي بشأن مخرجات اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 والذي انعقد لأول مرة في ليبيا، وهو ما يزيد من فرص التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة الليبية.

وقال عضو المجلس الأعلى للدولة الليبي، مساء الإثنين، إن الجولة الثالثة من الحوار في المغرب ستنتقل في أيام وأضاحف العضو -الذي طلب عدم ذكر اسمه- أن «وفدا من لجنة الحوار، التابعة للمجلس الأعلى (للدولة الليبي)، سيصل إلى المغرب خلال هذه الأيام، للقاء وفد من مجلس النواب بطبرق، خلال هذا الأسبوع»، دون الإدلاء بتفاصيل أخرى.

وتأتي هذه المستجدات في وقت أشادت فيه مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإجابة ستيفاني وليامز بمخرجات اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والذي انعقد لأول مرة في ليبيا وبالتحديد في مدينة غدامس جنوب غربي البلاد.

وأعلنت وليامز، مساء الإثنين، عن تحقيق «توافق كبير» في المحادثات العسكرية بـغدامس معتبرة أن لجنة «5 + 5» باتت تعرف فعليا بـ«لجنة العشرة». وجاء ذلك في مؤتمر صحفي، عقب انتهاء اليوم الأول من أعمال اللجنة

استياء مغربي من «تسييس» أمنستي لمبادئ حقوق الإنسان من أجل توسيع مهام المينورسو

وأشار بوند لـ«العرب» إلى أن ما تقوم به «أمنستي» هو «خروج عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية وازدواجية في المعايير.. ورغم الماضي المحترم للمنظمة في مجال مراقبة سجلات حقوق الإنسان إلا أن نظرتها بعين واحدة إلى الحالة الحقوقية مؤخرا سيعرض سمعتها للتآكل». ويأتي طلب المنظمة الدولية بالرغم من تأكيد العديد من الجهات الدولية أن الوضع الحقوقي في الصحراء المغربية شهد تطورا ملموسا.



ضغوط أمنستي تتهاوى أمام سجل للمغرب في حقوق الإنسان

محمد ماموني العلوي

الرباط - رفض المغرب إقحام منظمة العفو الدولية للجانب السياسي في طلبها توسيع صلاحيات بعثة المينورسو بالصحراء المغربية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، حيث انتقد مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، دعوة «أمنستي» إلى توسيع صلاحيات بعثة المينورسو. وشدد الوزير المغربي خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان لسنة 2021 بمجلس النواب (البرلمان)، مساء الإثنين، على أن تقارير منظمة العفو الدولية «لا تنصف المغرب» في الكثير من الأحيان، مشيرا إلى أن مطلبها الأخير بخصوص توسيع صلاحيات المينورسو «يتداخل فيه الحقوقي بالسياسي، وهو أمر سياسي أكثر منه حقوقي، ويمس بالسيادة الوطنية».

ويعتقد محمد بوند، المحلل السياسي، أن «المنظمة تتدخل في قرارات أممية وفي شأن غير حقوقي، وتدخلها له غرض سياسي واضح ويجبر عن تجاهل بالتطور الحقوقي في الصحراء المغربية وعمل اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان الذي تؤكد عليه تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن».